الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.66

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
10 October 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة وينسلي .....(استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٥١ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

(ج) نقل جنوب أفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء المنصوص عليها في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-43577 (A)
0043577

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٥١ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/C.5/54/55)

(أ) **تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام** (تابع)

حساب الدعم (تابع) (A/54/797، و A/54/800 و A/54/832)

تسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات (تابع) (A/54/765، و A/54/795 و A/54/826 و A/C.5/54/49)

سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات (تابع) (A/54/763 و A/54/859)

قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندیزي (تابع) (A/54/30 و A/54/711 و A/54/733 و A/54/841 و Add.8)

(ج) **نقل جنوب أفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء المنصوص عليها في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٣٢** (تابع) (A/53/1009)

١ - **السيد غالوسكا** (الجمهورية التشيكية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، غير أنه يود التطرق إلى بعض المسائل الأخرى.

٢ - ومضى يقول إن الجمهورية التشيكية ظلت منذ إنشائها في عام ١٩٩٣ تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام، بعد أن وضعتها في صدارة أولويات سياستها الخارجية. لذا فهي تشعر ببالغ القلق إزاء الزيادة المستمرة في معدلات الاشتراكات غير المسددة لعمليات حفظ السلام فضلا عن تعاظم مديونية البلدان المساهمة بقوات.

٣ - وأوضح أن الصيغة الحالية لتقييم عمليات حفظ السلام وضعت في ظروف سياسية مختلفة تماما و لم تعد تعكس الواقع الراهن. فهي لا تأخذ في الاعتبار على نحو واف قدرة الدول الأعضاء على الدفع وتغير أدائها الاقتصادي. لذلك فإن وفدي يشعر بالارتياح لإدراج مسألة المراجعة الشاملة لجدول الأنصبة المتعلق بحفظ السلام في جدول أعمال اللجنة. وأضاف أن الجمهورية التشيكية طلبت لدى انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، وضعها ضمن الفئة جيم بسبب الصعوبات الاقتصادية التي كانت تمر بها. غير أنها وضعت بسبب الافتقار إلى أية معايير شفافة للتصنيف، ضمن الفئة باء وأسهمت بقدر أكبر بكثير في ميزانية حفظ السلام مما أسهمت به الدول المصنفة في الفئة جيم والتي لها مؤشرات اقتصادية مماثلة.

٤ - وأكد أن حكومته على استعداد لتحمل حصتها من تكاليف حفظ السلام في المستقبل، غير أنها تعتبر المنهجية الحالية للتمويل غير منصفة. وهي تشعر بالقلق إزاء وتيرة المفاوضات، أي أنها لا تزال متفائلة إزاء عملية الإصلاح الشامل في المستقبل القريب. وهي مستعدة لمناقشة أي تغييرات يتم إدخالها على النظام شريطة أن تكون قائمة على معايير اقتصادية واضحة. ولا يمكن تحسين النظام الحالي بمجرد نقل بعض الدول من مجموعة إلى أخرى. إذ يجب مراجعته مراجعة دقيقة لمراعاة معايير موضوعية، ولا سيما مستوى النمو الاقتصادي للدول الأعضاء. وأضاف أن وفده مستعد للموافقة على النظر في إنشاء المزيد من الفئات على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من جملة معايير أخرى، وإنه يرحب بأية اقتراحات ابتكارية أخرى. وقال إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمة نفسها، ستستفيد من وضع منهجية جديدة ومنصفة لتقييم عمليات حفظ السلام.

٥ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن على المجتمع الدولي، في ضوء الزيادة الأخيرة في عمليات حفظ السلام، أن يتعهد بتمكين المنظمة من الاضطلاع بمهام صون السلم والأمن الآخذة في التعقيد. وينبغي لإدارة عمليات حفظ

السلام أن تفي بالغرض على مستوى الهياكل والأفراد حتى يتسنى لها تخطيط البعثات المتعددة الوظائف ونشرها وإدارتها. ويعني ذلك ضرورة توفير الموارد الكافية من كل من الميزانية العادية وحساب الدعم. وقال إن وفده يوافق على طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إنشاء ٦٧ وظيفة مؤقتة إضافية تمول من حساب الدعم وإنشاء وظيفتين في وحدة التدريب. وثمة حاجة إلى تحسين قدرة وحدة إدارة الانتشار السريع، وينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تقوم بدراسة الاقتراح الخاص بإنشاء وحدة إدارة الانتشار السريع.

٦ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد توصيات الفريق العامل المعني بالمرحلة الخامسة. ورغم أنه لم يكن بمقدور الفريق العامل استعراض معدلات المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي، فإنه أنشأ آلية لمراجعة المعدلات في المستقبل. وقال إن النظام الجديد للمعدات المملوكة للوحدات يعد تطورا كبيرا بالمقارنة مع نظام الترتيبات الاحتياطية، وسيساعد الأمانة العامة على القيام في الموعد المناسب بوضع صيغة نهائية لمذكرات التفاهم، أي اتفاقات المساهمات. وعلى الأمانة العامة أيضا التعجيل بالعمل المتعلق بتطبيق تاريخ محدد لقيام جميع البعثات الموجودة بتطبيق الإجراءات الجديدة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات.

٧ - وأضاف أن وفده يحث الأمين العام على زيادة بلورة مفهوم قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندیزي. فاستخدامها للنشر المتقدم للمعدات عامل حيوي في نقل المعدات بسرعة إلى مسرح جديد للعمليات. وينبغي أيضا زيادة تطوير نظام مراقبة الأصول الميدانية.

٨ - وقال إن وفده يؤيد اقتراح الاتحاد الأوروبي الذي يدعو إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات تشتمل على دفع المتأخرات، وتنقيح الجداول المتعلقة بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، ومجموعة من الحوافز والمثبطات والتدابير الرامية إلى رفع الكفاءة.

٩ - **السيدة باتجولا** (استونيا): قالت إن وفدها يأمل في أن يتم الشروع في المباحثات المتعلقة بإصلاح جدول الأنصبة الحالي لعمليات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن؛ ومن دواعي سروره أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انضمت للاتحاد الأوروبي في الدعوة إلى استعراض ذلك الجدول.

١٠ - وأضافت أن استعداد البلدان لتقديم المساعدة إلى من يحتاجون إليها يعد أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها المنظمة؛ وأن حفظ السلام مسؤولية جماعية ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تكون على استعداد لتحملها. غير أن الجدول الحالي للأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام قد عفا عليه الزمن ويتعارض مع هذا الالتزام المشترك. وقالت إن وفدها واثق من أن إجراء مشاورات جدية على جميع الصعد سيؤدي إلى بلورة معايير موضوعية من أجل وضع جدول حديث ومنصف. وفي هذا الصدد، أعربت عن استعداد استونيا للتخلي عن الخصم البالغ ٨٠ في المائة الذي تستفيد منه حاليا بوصفها عضوا في المجموعة المنصوص عليها في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣.

١١ - **السيد ما بيلنغان** (الفلبين): قال إن حفظ السلام لا يزال من الوسائل التي لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين وأن الأمم المتحدة لا تزال تقوم بدور حاسم في هذا المجال. وفي العام الماضي ازدادت عمليات حفظ السلام من حيث عددها وحجمها ونطاقها زيادة هائلة، فيما تقلصت الموارد المخصصة لها. وقال إن من دواعي القلق أن يلاحظ أن الدول الأعضاء تدين للأمم المتحدة بما يزيد عن بليوني دولار لتمويل مختلف عمليات حفظ السلام؛ وأن عدم دفع الأنصبة المقررة يؤدي إلى التأخير في سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات وإلى وضع عبء لا داعي له على كاهلها، ولا سيما البلدان النامية. كما أن من شأن أي تأخير إضافي في التسديد أن يجعل مشاركة هذه البلدان في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل مسألة محفوفة بالمخاطر. لذلك فإن من واجب جميع الدول الأعضاء

تسديد الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي الموعد المناسب وبدون شروط.

١٢ - وأضاف أن الفلبين، شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى، تود تأسيس تمويل عمليات حفظ السلام على قاعدة صلبة عن طريق إعادة النظر في الترتيب المؤقت الحالي المتعلق بقسمة التكاليف. وينبغي في أي ترتيب جديد أن يكون عادلا ومنصفا وأن يعكس الواقع السياسي والاقتصادي الراهن. وقال إن وفده على استعداد لقبول أي مقترحات من شأنها تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أيضا أن يكون استعراض جدول عمليات حفظ السلام قائما على المبادئ التي ظلت تنظم الترتيب الحالي على مدى السبعة والعشرين عاما الماضية، ولا تزال منطبقة على الواقع تماما، وهي المبادئ التي تقول بأن البلدان الأكثر نموا من الناحية الاقتصادية، أكثر قدرة على الدفع والبلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية أقل قدرة على الدفع وبأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية مالية خاصة.

١٣ - وأردف قائلا إن الفلبين، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، تولي أولوية لكفالة تعزيز، وليس إضعاف، قدرة المنظمة على حفظ السلام. وبناء على ذلك، اختارت، رغم مواردها المحدودة، المشاركة في عدد من عمليات حفظ السلام، ومن بينها العمليتان اللتان تم الاضطلاع بهما في كوسوفو وتيمور الشرقية. وتشير الأحداث الأخيرة في سيراليون إلى ضرورة ضمان مستقبل عمليات حفظ السلام وتمويلها. ولذا يدعو وفده إلى إبرام اتفاق عام بشأن تنقيح جدول الأنصبة المتعلق بعمليات حفظ السلام بما يكفل العدل والإنصاف. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تقدم للمنظمة الدعم السياسي والمالي اللازم لصون السلم والأمن الدوليين على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن الفلبين على استعداد للتخلي عن الخصم البالغ ٨٠ في المائة الذي تستفيد منها حاليا فيما يتعلق بتقدير حصتها في عمليات حفظ السلام، كتعبير عن تمسكها القوي بعمليات السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي بصفة عامة، وباستمرار وجود فعال في تيمور الشرقية، على وجه الخصوص.

١٤ - **السيد لوزينسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن من الواضح أن على المنظمة، لكي تتمكن من التصدي للتحديات الجديدة الناشئة عن الزيادة غير المسبوقة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن تتخذ تدابير عملية لوضع أساس مالي سليم لتلك الأنشطة، مما يحتم معالجة مسألة قسمة تكاليف عمليات حفظ السلام.

١٥ - ومضى يقول إن بعض الوفود اقترحت أن تنظر اللجنة مجددا في المقترحات المقدمة خلال المفاوضات المكثفة التي سبقت القيام في عام ١٩٧٣ باعتماد الترتيبات المخصصة التي يقوم عليها النظام الحالي لتمويل عمليات حفظ السلام. وقد توفر تلك المقترحات، بعد إدخال ما يلزم من تعديلات عليها، إطارا جيدا لمناقشات اللجنة. وينبغي للجنة أيضا أن تأخذ في الاعتبار مختلف الأفكار المتعلقة بتعديل جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام التي قدمت داخل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

١٦ - ومضى قائلا إن مبدأ المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن في تمويل أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يقبل الجدل. وإن الاتحاد الروسي، بوصفه عضوا دائما من أعضاء المجلس، تحمل، ولا يزال، التزامات مالية إضافية فيما يتصل بميزانية حفظ السلام.

١٧ - وقال إن أي تعديل لجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون قائما على الإجراءات القائمة، وعلى توافق الآراء، وأن يكون خاضعا لالتزام جميع الدول الأعضاء التزاما صارما بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة. ورغم المصاعب المالية المتواصلة التي يواجهها الاتحاد الروسي، فإنه دأب على تسديد اشتراكاته في الميزانية العادية بالكامل وعلى خفض ما عليه من متأخرات فيما يخص ميزانية حفظ السلام. وأعرب عن استعداد وفده للتعاون البناء بشأن مسألة تعديل جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام،

على أن يكون موضوعا لمشاورات مكثفة ومتعددة الأطراف.

١٨ - **السيد بريندرغاست** (جامايكا): قال إن وفده يود أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا في الجلسة الخامسة والستين للجنة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومضى يقول إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تساعد الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤوليتها الجماعية عن تبديد المخاطر التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين. لذا من الواجب أن يخصص لتلك العمليات ما يلزم من موارد. وتواجه المنظمة في الوقت الراهن مشاكل في هذا المجال، غير أنها لا تزال تقوم بعمليات جديدة لحفظ السلام وتسند إليها ولايات معقدة تتطلب التزامات مالية ضخمة.

١٩ - وأضاف أن وفده يتفق مع الرأي القائل بأن تمويل عمليات حفظ السلام يشكل مسؤولية جماعية للدول الأعضاء، التي ينبغي أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي موعدها وبدون شروط. وإن الاعتماد الكامل أو الجزئي على التبرعات لتمويل البعثات يقوض ذلك المبدأ ويؤدي على عدم المساواة في معاملة الجميع. وبالتالي ينبغي تمويل جميع البعثات عن طريق الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء توخيا للإنصاف ولتمكين هذه البعثات من القيام بالمهام الموكولة إليها بشكل فعال.

٢٠ - ومضى يقول إن إقامة صرح السلام يلعب دورا هاما في تعزيز المكاسب المحرزة عن طريق حفظ السلام. ولذلك يود وفده الإعراب عن تأييده لأنشطة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ويدعو إلى منح ما يلزم من دعم وتمويل لجميع البعثات التي انتقلت من عمليات لحفظ السلام إلى ولايات أخرى لإقامة صرح السلام في فترة ما بعد الصراع.

٢١ - **السيد موتشتوا** (زمبابوي): قال إن وفده يؤيد البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فقد شهدت القارة الأفريقية حالات فشل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر من أي منطقة أخرى. وفي بعض الحالات، وجدت الأمم المتحدة أن من الأيسر أن تتجاهل أفريقيا في وقت شدتها بدلا من تفويض وتجهيز بعثة لحفظ السلام، يمكن أن تنقذ الموقف. وفي مناسبات كثيرة أخرى، وجدت الأمم المتحدة أعذارا للتحرك ببطء في وقت تفجرت فيه الأزمات في أفريقيا. وحتى في الحالات التي تدخلت فيها الترتيبات دون الإقليمية الأفريقية لاحتواء الحالة توقعا لمساعدة من مجلس الأمن، استمرت الأمم المتحدة في عدم إبداء اهتمام. وفي الوقت الحالي، تجازف الأمم المتحدة بتبديد فرص السلام التي هيأها اتفاق لومي واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقوبلت بازدراء نداءات القادة الأفريقيين المتكررة بتفويض ولاية قوية بموجب الفصل السابع لحفظ السلام في سيراليون. لقد قوضت الجهود الفاترة التي بذلتها المنظمة في ذلك البلد مصداقيتها بشكل كبير، ووضعت التزامها إزاء حفظ السلام وخاصة في أفريقيا موضع تساؤل.

٢٢ - ومضى قائلا إن الافتقار للإرادة السياسية لتوفير موارد تتناسب مع ولايات حفظ السلام غالبا ما يسفر عن عدم كفاية الولايات أو عن عدم التفويض بولايات على الإطلاق. ونتيجة للأزمة المالية التي نتجت عن عدم سداد الاشتراكات المقررة، غالبا ما تجبر المنظمة على نشر بعثات لحفظ السلام غير مجهزة تجهيزا جيدا. ولا يبشر هذا بخير لمؤسسة مفوضة على نحو فريد بولاية حفظ السلام والأمن الدوليين. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق بدفع المبالغ المستحقة عليها للمنظمة، كخطوة أولى نحو تحسين تمويل عمليات حفظ السلام.

٢٣ - ومضى قائلا إن أي استعراض لجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام يجب أن يستمر في تجسيد المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والقدرة الاقتصادية للبلدان الأكثر تقدما على

دفع أنصبة أكبر نسبيا والقدرة المحدودة للدول الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية في الإسهام في حفظ السلام. ويجب أن تأخذ أي تعديلات كبيرة في الجدول في الحسبان الظروف الاقتصادية للبلدان النامية المنخفضة الدخل ويجب ألا تؤثر تأثيرا ضارا على موقفها الحالي. وينبغي أن يستمر تطبيق المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لقسمة نفقات حفظ السلام. ويجب ألا يكون النهج المتبع لوضع آليات لضمان التمويل الكافي لحفظ السلام نهجا قائما على التجربة والخطأ. وينبغي تخصيص وقت كاف للنظر في المسألة لتمكين الوفود من صياغة مواقفها وضمان أن تؤخذ في الحسبان مصالح جميع الدول الأعضاء. واختتم كلمته قائلا إنه يجب الحرص على تفادي جعل الجدول أكثر عرضة لعدم الاستقرار والتقلبات.

٢٤ - **السيد لانكري** (إسرائيل): قال إنه يرحب بمبادرات الإصلاح التي اتخذها الأمانة العامة على مدى السنتين الماضيتين. ومضى يقول لقد تزايدت الأحداث الأخيرة وأبرزت مدى إلحاح إجراء إصلاح لجدول الأنصبة المقررة وميزانية عمليات حفظ السلام، إلا أن هذا الإصلاح كان لازما منذ فترة من الوقت. وقد اتسع التباين في توزيع الثروة والموارد ووزع عبء تعويضها بشكل غير متساو. وتؤيد إسرائيل لذلك إجراء إصلاح شامل لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك فإنها ترغب في الانتقال من المجموعة جيم إلى المجموعة باء وفي التخلي عن الخصم البالغ ٨٠ في المائة الذي كان يطبق حتى الآن على مساهمتها في تمويل حفظ السلام. وفي الوقت الحاسم الحالي لجهود حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ينبغي للدول الأعضاء أن توحد قواها لضمان أن تكون المنظمة مستعدة لمواجهة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين.

٢٥ - **السيد صن يون يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن حكومته تعلق أهمية كبرى على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تعد من أوضح أنشطتها وأكثرها أهمية. ونظرا للتوسع الكبير الذي حدث مؤخرا في عمليات حفظ السلام، فإن المنظمة تحتاج إلى آلية تمويلية أكثر استقرارا وإنصافا لتلبية التزاماتها الحيوية. ومنذ عام ١٩٧٣، كانت بعثات حفظ السلام تمول على أساس مخصص، ونظرا لأن عدد الدول الأعضاء والاقتصاد العالمي قد تغيرا تغيُّراً كبيرا منذ ذلك الحين، فمن الضروري إجراء استعراض شامل لأوجه قوة وضعف النظام القائم. ويؤيد وفده لذلك مناقشة جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام أثناء هذا الجزء من الدورة المستأنفة وفي الدورة الخامسة والخمسين من أجل تحسين شفافية تمويل حفظ السلام واستقراره. ويتطلع أيضا إلى الاشتراك في المشاورات غير الرسمية بشأن الموضوع،.وهي المشاورات التي اقترحتها بعض الوفود.

٢٦ - ومضى قائلا إن جمهورية كوريا قد أيدت بصفة مستمرة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وأسهمت بقوات في العمليات التي نفذت في تيمور الشرقية والصحراء الغربية وأنغولا. وتعلق لذلك أهمية متزايدة على ضرورة تعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإيفاد أفراد لحفظ السلام. وحيث أن الأنصبة المقررة لحفظ السلام سوف تتجاوز بكثير تلك المقررة للميزانية العادية في السنة المقبلة، فيجب إيلاء اهتمام خاص لإجراء تقييم مناسب لمدى كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام.

٢٧ - **السيد استيفيز لوبيز** (غواتيمالا): قال إن وفده يوافق على الآراء المعرب عنها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجدول الأنصبة المقررة لهذه العمليات. ومضى يقول إن غواتيمالا، بوصفها إحدى البلدان التي استفادت بشكل مباشر من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعترف بالأهمية الضخمة

لجهود السلام التي تبذلها المنظمة. وربما تكون الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تتمتع بالمصداقية والسلطة الأدبية لتنفيذ هذه العمليات. ومع ذلك، فقد أظهرت الأحداث التي وقعت مؤخرا في سيراليون مدى الخطورة المحتملة لهذه الأنشطة، وخاصة إذا عانت من نقص في التمويل. ففي مجال حفظ السلام، لا يمكن أن نفترض أن وجودا متواضعا أفضل من لا وجود على الإطلاق. لقد عانت المنظمة من نكسات بسبب النقص المنتظم في تمويل أنشطة حفظ السلام نتيجة لإحجام المساهمين الرئيسيين عن الوفاء بمسؤولياتهم. وينبغي أن يتسم استخدام وسائل منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام المنصوص عليها في الميثاق بالحكمة وليس بالتعويق؛ فعندما تلزم الدول الأعضاء نفسها بالقيام بهذه الأنشطة، ينبغي أن تبدي الحرص اللازم لضمان نجاحها.

٢٨- وأشار إلى أن مسألة كيفية توزيع تكاليف هذه الأنشطة على الحكومات تنشأ فيما يتصل بنوع الأنشطة التي تنفذها المنظمة الحكومية الدولية. وفي هذه الحالات، عادة ما تطبق معايير معينة من قبيل القدرة على الدفع أو التقسيم المتساوي للنفقات. وغالبا ما يجري ترجيح اعتبار من تلك الاعتبارات على الآخر لمراعاة عوامل أخرى من قبيل تخصيص حصة أكبر من التكاليف للدولة المضيفة نظرا للفوائد التي تحققها. والمسألة هنا هي أن أي مجموعة من المعايير تعتبر صحيحة طالما ظلت تحظى بتوافق في الآراء. وفي الوقت الحالي، لا يسود توافق في الآراء في الأمم المتحدة فيما يتصل بجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام أو للميزانية العادية. ورغم صعوبة الخروج عن الممارسة المتبعة، فإنه يجب معالجة المشكلة من أجل المنظمة. ويوافق وفده لذلك على ضرورة بدء حوار بشأن تلك المسألة المثيرة للجدل التي أصبحت أكثر إثارة للجدل نتيجة للطريقة التي عرضت بها على اللجنة. ولكن ينبغي لصالح الموضوعية أن يعاد النظر في جدول الأنصبة المقررة بغض النظر عن الطريقة التي طرحت بها المسألة.

٢٩- ومضى قائلا إن تلك الاعتبارات لا تمس بمسائل من قبيل ما إذا كان ينبغي تنقيح جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام أو كيفية تنقيحه. ولكن ينبغي إيلاء معيارين أهمية خاصة في أي صيغة جديدة قد تتبع. وهما: القدرة على الدفع وعدم تناسب المسؤولية التي يتحملها بعض الأعضاء، ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، عن صون السلم في العالم.

٣٠- **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن اللجنة يجب أن تتناول المسألة الحاسمة المتعلقة بتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بجميع جوانبها بحيث تسهم نتيجة مداولاتها في تعزيز كفاءة وفعالية تلك الأنشطة الحيوية التي أصبحت معقدة للغاية في السنوات الأخيرة. ومن المهم أن تستمع اللجنة إلى شواغل جميع الدول الأعضاء وأن تأخذها في الاعتبار وخاصة شواغل أكبر البلدان المساهمة. وفي ذلك الصدد، أشار باهتمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة أمام اللجنة في جلستها ٦٥.

٣١- وأضاف قائلا أن الوقت قد حان لكي تستعرض المنظمة الترتيبات المخصصة لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (المعتمدة في عام ١٩٧٣). ويجب أن يتم هذا الاستعراض بطريقة صريحة وشفافة وخلاقة وواقعية ويجب أن ينصب على تحقيق صالح الأمم المتحدة على نحو أفضل. ويتطلع وفده إلى الإسهام في ذلك. فعمليات حفظ السلام هي مسؤولية جماعية وينبغي أن يجري تحمل تكاليفها بصفة جماعية مع مراعاة المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

٣٢- **السيد غوكتورك** (تركيا): قال إن مجموع الاحتياجات المقدرة للميزانية لجميع عمليات حفظ السلام

في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بلغت ما يزيد على بليوني دولار مما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة بالنفقات المتكبدة في فترة الإثنى عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. كما أن هناك اتجاها صاعدا مماثلا يتمثل في الاحتياجات المتعلقة بحساب الدعم مما يعكس زيادة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٣- وأضاف أن وفده أحاط علما مع الارتياح بالملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية من أنه حدثت تحسينات في إعداد مقترحات الميزانية بالنسبة لكل عملية على حدة من عمليات حفظ السلام ويرجع ذلك جزئيا إلى تنفيذ إدارة عمليات حفظ السلام لتوصيات اللجنة الاستشارية. وينبغي تعزيز هذه العمليات التفاعلية الإيجابية بين عناصر منظومة الأمم المتحدة في المستقبل. وأشار إلى أن وفده يرحب أيضا بزيادة التنسيق فيما يتصل بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية بين المقر والبعثات في الميدان. ولكنه يشارك اللجنة الاستشارية في قلقلها فيما يتصل بفرز أفراد الشرطة المدنية واختيارهم ونشرهم في الوقت المناسب، الأمر الذي ينبغي أن يولى أولوية عليا.

٣٤- وأشار إلى أنه وإن كان لا يمكن نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية بالأعداد المطلوبة إلا إذا قامت الدول الأعضاء بالمساهمة بوحدات في هذا الصدد، فيجب مع ذلك زيادة فعالية إدارة عمليات حفظ السلام بوصفها الجهة المنسقة الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المأمول أن تصبح الإدارة، بعد إعادة تشكيلها، أكثر قدرة على مواجهة عبء العمل المتزايد.

٣٥ - وأشار إلى أن وفده يلاحظ مع الارتياح التركيز المتزايد على برامج التدريب. فقد مكنت هذه البرامج أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام من التصرف بطريقة متسقة وفعالة أيضا. لقد كانت تركيا من البلدان التي تقدم التدريب وستستمر في ذلك.

٣٦ - ومضى قائلا إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في مختلف المناطق تظهر أن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى القدرة على الرد بسرعة. ولقد ظلت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والجمعية العامة تؤكدان مرارا على ضرورة إنشاء مقر لبعثة مجهزة تماما لعمليات الانتشار السريع؛ كما أن اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء وحدة إدارة الانتشار السريع لم يناقش بعد في المنتديات ذات الصلة. إلا أنه من الواضح أنه لا بد من ترميم هيكل قاعدة نيويورك لعمليات حفظ السلام.

٣٧ - ومضى قائلا إن حكومته أسهمت بوحدات في بعثات في مناطق مثل كوسوفو وتيمور الشرقية وهي تدرك بشكل تام ضرورة وضع عمليات المنظمة لحفظ السلام على أساس مالي سليم. ويتطلب جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام تنقيحا شاملا. ويجب أن يكون توزيع نفقات حفظ السلام أكثر عدلا مع مراعاة جميع المعايير الاقتصادية والمالية ذات الصلة وأن يعكس القدرة الحقيقية للبلدان على الدفع. ويوافق وفده على أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في المسألة أثناء الجزء الثاني من دورتها المستأنفة بغية إكمال عملها في الدورة الخامسة والخمسين.

٣٨ - **السيد ستانزك** (بولندا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. وتشارك بولندا منذ عدة سنوات بشكل نشط في عمليات حفظ السلام كدولة مساهمة بالقوات، وعلى أساس تلك التجربة فإنها تعي مدى أهمية وجود آلية تمويل مناسبة. وينبغي أن تأخذ أيضا في الحسبان الحقيقة القائلة إن حفظ السلام هو مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء.

٣٩ - وأضاف قائلا إن وفده يشاطر غيره الرأي القائل بأن آلية تمويل حفظ السلام لن تكون فعالة إلا إذا استندت إلى القدرة الفعلية على الدفع وإنه يؤيد لذلك اقتراح وفد الولايات المتحدة بأن تبدأ مناقشة المسألة على الفور في مشاورات غير رسمية. فأوجه قصور النظام الحالي واضحة، والحاجة إلى إصلاحه واضحة أيضا.

٤٠ - **السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن عمليات حفظ السلام تشكل إحدى المسؤوليات الأساسية للأمم المتحدة؛ وأن نجاحها أو فشلها يتوقف إلى حد كبير على مصداقية المنظمة وواقعيتها. ومضى يقول إن المنطقة التي ينتمي إليها استفاد استفادة كبيرة من وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (UNPREDEP) على الحدود المشتركة بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا وألبانيا. بيد أن مما يؤسف له أن مجلس الأمن قام، عشية النزاع في كوسوفو، باتخاذ قرار يقضي بعدم تمديد ولاية القوة، وهو قرار كان له أثر سلبي على التطورات اللاحقة في المقاطعة.

٤١ - ومضى يقول إن المنظمة صارت تمتلك قدرا كبيرا من المعارف والتجارب في ميدان حفظ السلام، وإن أكبر تحدي سوف يواجهها في المستقبل يكمن في تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لتمكينها من العمل بسرعة وبقوة في حالات الطوارئ.

٤٢ - وقال إن وفده يوافق على القول بأن من الضروري وضع ترتيبات لقسمة نفقات حفظ السلام تتسم بالمزيد من العدالة والإنصاف. ولهذا لا بد من التحلي بالمرونة والشفافية لدى التداول في جميع جوانب ميزانية حفظ السلام خلال المشاورات غير الرسمية. ولهذا يؤيد وفده اقتراح ممثل الولايات المتحدة الداعي لاستعراض ميزانية حفظ السلام وجدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام، وهو تواق للمشاركة في هذه العملية.

٤٣ - **السيد بوهدّو** (الجزائر): أعلن باسم وفده تأييده ممثل نيجيريا الذي أدلى به في الجلسة الخامسة والستين للجنة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بالاستعراض المقترح لجدول قسمة نفقات حفظ السلم، أعلن أن وفده لن يعترض على إجراء مشاورات بشأن هذه المسألة. فهو يرى أن لكل دولة الحق في أن تدعو للنظر في المسائل التي ترى أنها ذات أولوية.

٤٤ - وفي ضوء تجدد وانتشار المنازعات الإقليمية والحروب الأهلية، خاصة في أفريقيا، وازدياد وتعقيد أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها المنظمة، فإن من الأهمية الحيوية أن تخصص لعمليات حفظ السلام موارد كافية في المجالات المالية والبشرية والإدارية. فحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ كانت الأمم المتحدة مدينة لحكومات الدول المساهمة بقوات، ومعظمها من البلدان النامية بنحو ٨٠٠ مليون دولار. لذلك يشعر وفده بالقلق لكون الزيادة التي طرأت على نفقات حفظ السلام في الآونة الأخيرة بما يزيد على الضعفين منذ فترة الاثني عشرة شهرا الماضية سوف تؤدي إلى زيادة متأخرات المنظمة على الدول الأعضاء وإلى مفاقمة الحالة المالية للأمم المتحدة وهي حالة مضعضعة أصلا، مما قد يعيق عملية تنفيذ المهام الموكولة إلى بعثات حفظ السلام.

٤٥ - وذكر أن الجزائر ظلت على الدوام تسدد بالكامل وفي الوقت المناسب اشتراكاتها في الميزانية العادية وفي ميزانية حفظ السلام، رغم الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها مؤخرا. وقال إن وفده يرى أن على جميع الدول الأعضاء أن تحذو حذو بلده في هذا المجال. واستدرك قائلا إن الجزائر على استعداد للاشتراك في المفاوضات المتعلقة بإصلاح جدول عمليات حفظ السلام الذي وضع في عام ١٩٧٣،

وهي تسلم بأن مبدأ القدرة على الدفع طرأت عليه تغييرات أساسية في كثير من البلدان؛ مما يجعل أن من الضروري أن توضع في الاعتبار المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام، وتفاوت قدرات الدول الأعضاء فيما يختص بالمساهمة في هذه العمليات وما للبلدان النامية من قدرات محدودة نسبيا في هذا المجال، لا سيما أقل البلدان نموا.

٤٦ - **السيد ليستر** (الأرجنتين): قال إن عمليات حفظ السلام تشكل إحدى المهام الأساسية للمنظمة والمسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء. ومضى يقول إن الأرجنتين أثبتت التزامها بهذه العمليات ليس فقط بالمساهمة بقوات وإنما أيضا بالاشتراك النشط في جميع المحافل التي تبحث فيها هذه المسألة.

٤٧ - ومضى يقول إن بعض الحجج التي قدمت فيما يتعلق بتنقيح جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام هي حجج صحيحة، خاصة وأن هذا الجدول اعتمد في عام ١٩٧٣ لغرض مخصص وهو تمويل بعثة بعينها. أما الآن فإنه ينبغي النظر في هذه المسألة بعناية فائقة، في ضوء الحاجة للتوصل إلى توافق في الآراء وما قد يترتب على أي تنقيح من آثار خطيرة بالنسبة لبعض البلدان التي نقلت مؤخرا إلى المجموعة جيم، مثل الأرجنتين. فإذا ما نقلت الأرجنتين إلى المجموعة باء، فإنه سيتعين عليها أن تدفع خمسة أضعاف النصيب المقرر عليها في الوقت الحاضر كمساهمة في تمويل عمليات حفظ السلام. وبعبارة أخرى، فإن حصتها سوف تزيد من المبلغ الحالي وهو ٣,٨ ملايين دولار إلى ١٩ مليون دولار، وإلى ما يقرب من ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ومضى يقول إن هذه الزيادة المفرطة هي أمر لا يطاق، ولهذا تعارض الأرجنتين مثل هذا التدبير المشتط. إذ أن من غير الواقعي أن نتوقع من بلد مثل الأرجنتين يعاني من قيود حادة في ميزانيته، أن يقوم تلقائيا بدفع خمسة أضعاف النصيب المقرر عليه في الوقت الحاضر. لهذا يتفق وفده مع وفود أخرى مثل وفد المكسيك، في الرأي القائل بأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون المسؤولية الأساسية عن تمويل عمليات حفظ السلام، إذ ينبغي عليهم استيعاب الجزء الأكبر من التكاليف التي تترتب على أي تغيير يدخل على جدول عمليات حفظ السلام الحالي.

٤٨ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): رحبت باسم وفدها بتقرير الأداء عن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/54/797)، والتقرير ذي الصلة المقدم من اللجنة الاستشارية (A/54/832). ومضت تقول إن وفدها أحاط علما بالرصيد غير المستعمل البالغ ٤٠٠ ٥٧٨ ١ دولار وهو يوافق على اقتراح الأمين العام الداعي إلى استخدام هذا المبلغ في دعم حساب الموارد اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. كما يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية التي ترد في الفقرتين ٣ و ٤ من تقريرها (A/54/832) ويشدد على ضرورة تقديم معلومات دقيقة وتفصيلية عن الأنشطة التدريبية تبين أوجه التفاوت في المساعدة المخصصة للبلدان النامية وتلك المخصصة للبلدان المتقدمة النمو.

٤٩ - وفيما يتعلق بتقديرات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قالت إن وفدها يطلب ما يؤكد أن مستوى الموارد البشرية والمالية المطلوبة واف بالغرض، في ضوء الزيادة التي طرأت على عمليات حفظ السلام. ومضت تقول إن إنشاء وحدة إدارة الانتشار السريع المقترحة ينطوي على تغيير كبير في مفهوم إدارة عمليات حفظ السلام. ولهذا فإن وفدها يشعر بالقلق لإدخال هذا المفهوم الجديد في ممارسات وضع الميزانية وحساب الدعم قبل أن يكون قد نوقش داخل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الرابعة. إذ أن

الواجب يقضي بمراعاة إجراءات الأمم المتحدة ومقرراتها، لكي يتسنى للجنة أن تنظر في الاحتياجات المالية لمثل هذه الوحدة بعد البت فيها من قبل هاتين الهيئتين.

٥٠ - وأضافت أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ١٢/٥٣، على إنشاء وظيفتين في الرتبة الفنية ف ٤ لهذه الوحدة، ولكن هذه الوحدة لم تنشأ بعد؛ لذلك يلزم شطب هاتين الوظيفتين من جدول ملاك الموظفين وتعديل الاقتراح الوارد في الميزانية بما يعكس هذا النقصان. وأعربت عن قلق وفدها لكون اللجنة الاستشارية أوردت في تقريرها تعليقات فنية على اقتراح الأمين العام قبل أن يكون هذا الاقتراح قد اعتمد من قبل الآلية الحكومية الدولية المختصة؛ وقالت إن هذا النهج غير مقبول.

٥١ - واستطردت تقول إنه نظرا للازدواج والتداخل الواضحين في المهام الواردة في بعض أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإدارية فإن وفدها يرى أنه ينبغي متابعة هذه الحالة بدقة وتضمين التقارير التي تقدم عن حساب الدعم في المستقبل معلومات تفصيلية عن التغيرات المدخلة وآثارها على الإدارة. واختتمت كلمتها قائلة إن تلافي مثل حالات الازدواج هذه ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من جهود الإصلاح.

٥٢- وأعلنت أن وفدها يؤيد بشكل تام الطلب الداعي إلى نقل جنوب أفريقيا إلى مجموعة أخرى. كما يؤيد البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذه المسألة وجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلم.

٥٣ - وقالت إن وفدها لاحظ الاهتمام الذي أبدته بعض الوفود بتنقيح جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام وهو يرى ضرورة مراعاة الإجراءات المتعلقة بإدراج البنود الجديدة في جدول أعمال الجمعية العامة.

٥٤ - **السيد مورالس** (بنما): قال إن وفده، ولئن كان لا يستطيع أن يعترض على الاستعراض الدوري للجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يرى أن العجلة التي يتسم بها النظر في هذه المسألة الجوهرية ألا وهي جدول الأنصبة المقررة، تعد مدعاة للقلق.

٥٥ - وأشار إلى أن وفده أحاط علما، بصفة خاصة، بما جاء على لسان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية من رأي مؤداه أن المنظمة قررت زيادة تعويلها على عمليات حفظ السلام زيادة كبيرة فيما يتعلق بطائفة عريضة من الحالات المعقدة، رغم فشلها في استكمال النظام المتبع في هذا المجال. ومضى يقول إن على الأمم المتحدة، وهي تضع في بالها الأحداث الجارية في سيراليون، أن تجدد العزم على تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، وهو يفهم أن هذا القول بمعنى ضرورة أن تقوم المنظمة بالتدخل الفعلي في منازعات وحالات تختلف من المنازعات والحالات التي كانت تتدخل فيها فيما مضى. بيد أن وفده يرى أنه ينبغي وضع تمييز واضح بين حالات النزاع السياسي الداخلي والحالات التي تشكل تهديدا للسلم في منطقة بعينها. وفيما يتعلق بالمنازعات الداخلية، ينبغي اللجوء إلى محافل التسوية السلمية للمنازعات، مثل المنظمات الإقليمية ولجنة حقوق الإنسان واللجان الفنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وجميعها تهتم بتقوية المؤسسات الديمقراطية.

٥٦ - ومضى يقول إن وفده يوافق على القول بأنه يوجد ما يدعو لمضاعفة الجهود الرامية إلى صيانة السلم والأمن الدوليين. بيد أن العملية التي يجري الاضطلاع بها في سيراليون لا تشكل مبررا كافيا لإدخال تعديلات على السياسة المتبعة، بما في ذلك استعراض جدول الأنصبة المقررة. فالمطلوب هو أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه المنظمة وأن يضطلع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن

بالمسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتقهم فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم بالكامل ودون شروط.

٥٧ - **السيد يل شينكو** (أوكرانيا): قال إن رصد الموارد المالية الكافية أمر حاسم لتمكين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أداء مهامها بشكل فعال، وهي مهام شهدت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومضى يقول إن من الضروري الاستعاضة عن الجدول الحالي لعمليات حفظ السلام بآلية تتسم بالاستقرار والشفافية والإنصاف والفعالية وتكون قائمة على معايير اقتصادية موضوعية. وقال إن أوكرانيا، تأثرت بشكل سلبي بحالة الجمود التي اتسم بها جدول عمليات حفظ السلام خلال الفترة التي شهدت زيادة سريعة في أنشطة حفظ السلام في عقد التسعينات، ولكنها مع ذلك ظلت تدعو إلى اقتسام نفقات حفظ السلام على أساس مبدأ المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء، ومبدأ القدرة على الدفع على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي وقبول المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين وما لأقل البلدان نموا من قدرة اقتصادية محدودة على المساهمة.

٥٨ - **السيد إيردوس** (هنغاريا): قال إن عمليات حفظ السلام هي واحدة من أهم الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة ومن أكثر الأنشطة بروزا للعيان. ومضى يقول إن الزيادة الكبيرة التي أدخلت على هذه العمليات وتوسيع نطاقها يجعلان أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى تزويد المنظمة بما يكفي من الموارد لتمكينها من التصدي للتحديات التي تواجهها. وأضاف أن الجدول الحالي لنفقات حفظ السلام هو جدول عتيق وتشوبه بعض العيوب. لذلك ينبغي أن يكون محل استعراض شامل بهدف إيجاد نظام لتمويل عمليات حفظ السلام يكون قائما على مبدأ القدرة على الدفع. وأعلن أن هنغاريا قررت التخلي طوعا عن الخصم الذي تتمتع به في الوقت الراهن بفضل وجودها في المجموعة جيم؛ أن تنفيذ هذا القرار سوف يتم في الوقت المناسب في ضوء المناقشات ذات الصلة التي تجري داخل اللجنة. وقال إنه ينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لما لهنغاريا من حاجة للتكيف على وضعها الجديد في جدول عمليات حفظ السلام، لكونه ينطوي على نفقات إضافية كبيرة، وللحاجة لإحداث زيادة تدريجية في الحصة التي تسهم بها بعض الدول في ميزانية حفظ السلام.

٥٩ - وفي هذه الفترة التي تتسم بحدة الأزمات والتحديات فإن من الضروري أن تحافظ المنظمة على مصداقيتها بإظهار القدر المطلوب من التصميم وباتخاذ التدابير اللازمة دون تأخير لا داع له حفاظا على المشروعية الدولية وحرصا على تمكين البلدان من تجنب الكابوس المتمثل في انفراط عقد النظام واندلاع الحرب الأهلية. وإذا كان هنالك درس واحد ينبغي استخلاصه من التجارب السابقة فإنه يتمثل في وجوب قيام الأمم المتحدة بالتدخل في الوقت المناسب، باستخدام الموارد الكافية والولايات الصحيحة. وقال إن هذا القول ينبغي أن يفسر على أنه إسهام في حسم القضايا المعلقة ذات الصلة بجدول عمليات حفظ السلام وفي تعزيز قدرة المجتمع الدولي على التصدي للتحديات المعاصرة التي لا مثيل لها.

٦٠ - **السيد كاستيلون** (نيكاراغوا): قال إن وفده يشاطر وفود أخرى ما أبدته من حالات قلق بشأن أنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام. ومضى يقول إن السلام هو شرط ضروري للتنمية ولذا ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تولي البرامج التي ترمي إلى تحقيق السلام أكبر قدر من الأهمية.

٦١ - وقال إنه رغم وجوب جعل جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام أكثر إنصافا وعدالة، إلا أنه ينبغي في أي تنقيح أن يأخذ في الاعتبار التزامات وواجبات الدول التي تمتلك الموارد والقدرة على المزيد من الإسهام في تنفيذ

التدابير التي ترمي إلى صيانة السلم والأمن الدوليين. بيد أنه ينبغي ألا توضع هذه المسؤولية على أكتاف دولة واحدة أو بضعة دول من الدول الأعضاء. فمن الواجب أن تعكس المناقشة المتعلقة بالجدول الجديد التزام جميع الدول الأعضاء بالسلام وببقاء البشرية.

٦٢ - **السيد نيدو** (فيجي): قال إنه إذا ما أريد أن تظل مسألة تحقيق السلام والأمن لكل شعوب الأرض مدرجة ضمن المهام الأساسية للأمم المتحدة فإن من الضروري للجنة أن تناقش هذه المسألة بعقل مفتوح. وأضاف أن تصاعد تكاليف عمليات حفظ السلام جعل أن من المستحيل كبح جماح النفقات. لذلك لا بد من مناقشة هذه المسألة من زاوية تاريخية، وهو ما يشمل، بالطبع، مسألة التمويل.

٦٣ - ومضى يقول إن معظم البلدان الأقل نموا والبلدان النامية لا تستطيع تحمل عبء مالي إضافي في شكل مساهمات في ميزانية الأمم المتحدة. بيد أنه ينبغي تجنب معاقبة البلدان المساهمة بقوات، خاصة البلدان النامية، خلال فترة الركود الحالية بالإحجام عن تسديد تكاليفها في الوقت المناسب. وأضاف أن على الدول الأعضاء أن تدفع مساهماتها بالكامل وفي الوقت المناسب كي يتسنى بذلك تسديد التكاليف للبلدان المذكورة وتمكينها من مواصلة الاشتراك في البعثات المقبلة.

٦٤ - **السيد سبيرولاري** (ألبانيا): قال إن الأمم المتحدة تقوم بدور هام للغاية يتمثل في حسم المنازعات السياسية والاجتماعية وصيانة السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ومضى يقول إن ألبانيا تشعر بالامتنان لقوات حفظ السلام لكون انتشارها في منطقة البلقان حال دون وقوع كارثة بشرية ودون تصعيد النزاع في هذه المنطقة. غير أن المشاكل التي تواجهها قوات حفظ السلام في كوسوفو ومقدونيا والبوسنة وسيراليون تشير في الوقت ذاته إلى ضرورة إعادة النظر في أنشطة حفظ السلام.

٦٥ - وأعلن أن وفده يؤيد بشكل تام الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة بشأن وجوب استعراض المساهمات المقدمة لعمليات حفظ السلام. فمن شأن حل المشاكل التي أثيرت أن يعزز دور المنظمة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن حفظ السلام هو مسؤولية جماعية وأن زيادة المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء لن تؤدي فقط إلى زيادة دورها في الشؤون العالمية وإنما أيضا إلى تمكين المنظمة من اتخاذ التدابير اللازمة في المكان المناسب والوقت المناسب.

٦٦ - **السيد موتابابا** (رواندا): قال إن على الأمم المتحدة، ألا تستسلم بل أن تقوم بمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى فشل العديد من عمليات حفظ السلام التي قامت بها؛ وأن من الضروري عدم ترك أفريقيا لمواجهة مصيرها، بعد أن تحملت القسط الأكبر من هذه الإخفاقات. ومضى يقول إن هذه القارة لا تزال تعاني من حالات إجحاف تكون في بعض الحالات من فعل أفريقيا نفسها وفي حالات أخرى ناجمة عن معايير مزدوجة مفروضة من الخارج، وأحيانا من قبل الأمم المتحدة ذاتها.

٦٧ - لذلك صار من الضروري أكثر من أي وقت مضى إدخال إصلاح حقيقي على جدول الأنصبة المقررة واستعراض هذا الجدول في سياق عملية الإصلاح الشامل للمنظمة، بما في ذلك الإصلاح اللازم في مجالي الأولوية قيد النظر وهما صيانة السلم والأمن الدوليين. وأضاف أنه في حين يتحدث الآخرون عن جداول الأنصبة المقررة، تتحدث أفريقيا عن الإصلاحات اللازمة لتمكين القارة من أن تنعم بالسلام والأمن اللازمين لمستقبل أفضل. وقال إنه لا يجوز للمنظمة أن تمضي في عملها على أساس منطلقات خاطئة

ومجحفة وهي تحاول وضع جدول منصف وواقعي للعمليات المقبلة.

٦٨ - **السيد ميرمحمد** (جمهورية إيران الإسلامية): أعلن أن وفده يؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية عن حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/54/832)، وخاصة التوصية الواردة في الفقرة ٣٥ من هذا التقرير. ومضى يقول إن على الأمانة العامة توفير المزيد من المعلومات عن مفهوم مقر بعثات الانتشار السريع واحتياجاته من الموظفين. وفيما يتعلق بمسألة جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، فإن وفده يؤيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٩ - **السيدة توبيتش** (البوسنة والهرسك): قالت إن مسألة جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام هي مسألة حاسمة بالنسبة للمهمة الأساسية للمنظمة بل ولمستقبلها. ومضت تقول إنه في هذا الوقت الذي تتزايد فيه المنازعات يبدو أن مهمة حفظ السلام أصبحت هي الوسيلة المثلى التي تعول عليها المنظمة في إقامة صرح السلم وفرض السلام. وأضافت أن نشر قوات حفظ السلام في الوقت المناسب أمر من شأنه إنقاذ الأرواح والمساعدة على إعادة تعمير الهياكل الأساسية للدولة وتخفيف المعاناة البشرية. ومن أجل إنجاز هذه المهام، ينبغي ألا يكون الدعم المالي المقدم لحفظ السلام قائما على ترتيبات مخصصة أو على شروط محددة وإنما على آليات دائمة للدعم.

٧٠ - ومضت تقول إن الانخفاض المطرد في الحصة التي يسهم بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في ميزانية حفظ السلام يثير بعض القضايا، ومنها دور هؤلاء الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل حفظ السلام ودور الأعضاء الآخرين في المنظمة. لذلك ينبغي في النهج المعتمد أن يكفل قيام الدول التي تتحسن أحوالها الاقتصادية بتسديد حصتها المنصفة، ومنح الدول التي تتدهور أحوالها الاقتصادية الحق في الحصول على التخفيض التلقائي المناسب.

٧١ - واستطردت قائلة إن أعضاء المنظمة يتحملون مسؤولية جماعية عن توفير الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا وأماكن الطوارئ الأخرى. بيد أن وفدها يرى أيضا أن الفشل في الحالات السابقة يعود بدرجة أكبر إلى الافتقار للإرادة من جانب الدول الأقوى والأقدر منه إلى انعدام الرؤية داخل الأمانة العامة. وقالت إن الواجب يقضي بتحويل الدروس المستقاة إلى تدابير عملية لدى الاستجابة للحالات التي تهدد السلام وحياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال.

٧٢ - واختتمت قائلة إنها تود أن تشير إلى أن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلم والميزانيات العادية معا هو مسألة تخص الدول الأعضاء في المنظمة وحدها، وإلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية اختفت من الوجود في عام ١٩٩٢ عملا بقرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢). لذلك لا بد من إيضاح اسم هذه الدولة قبل أن يصبح في الإمكان تطبيق أي نصيب مقرر على يوغوسلافيا بعد ذلك التاريخ.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥.